

الرقم :

التاريخ :



المملكة العربية السعودية
المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي
جمعية الدعوة و التعليم للغات الأفريقية
ترخيص رقم : 1000823100

سياسة قواعد السلوك

لجمعية الدعوة والتعليم باللغات الإفريقية

٢٠٢٦م - ١٤٤٧هـ

الرقم :

التاريخ :



المملكة العربية السعودية
المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي
جمعية الدعوة و التعليم للغات الأفريقية
ترخيص رقم : 1000823100

تهدف هذه السياسة إلى وضع إطار أخلاقي ينظم سلوك منسوبي الجمعية، بما يعزز القيم المهنية والالتزام الأخلاقي، ويساهم في تحقيق بيئة عمل قائمة على النزاهة والاحترام.

أهداف السياسة:

تركز السياسة على تعزيز السلوك المهني القويم، وترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية، وضمان الالتزام بالقيم الإسلامية والأنظمة المعمول بها، بما ينعكس إيجابيًا على أداء الجمعية وسمعتها.

نطاق التطبيق:

تُطبق هذه السياسة على جميع منسوبي الجمعية، بما يشمل أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، والموظفين، والمتطوعين، وكل من له علاقة مباشرة بأعمال الجمعية.

المبادئ العامة للسلوك:

تعتمد السياسة على مجموعة من المبادئ الأساسية، من أبرزها:

- الالتزام بالقيم الإسلامية والأخلاق الحميدة
- الأمانة والنزاهة في أداء الأعمال
- احترام الآخرين والتعامل بعدل ومهنية
- المحافظة على سمعة الجمعية ومصالحها

السلوك المهني:

توضح السياسة مجموعة من السلوكيات المطلوبة، مثل:

- الالتزام بالأنظمة والتعليمات
- أداء العمل بإتقان ومسؤولية
- تجنب استغلال المنصب لتحقيق مصالح شخصية
- الحفاظ على سرية المعلومات

الرقم :

التاريخ :



المملكة العربية السعودية
المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي
جمعية الدعوة و التعليم للغات الأفريقية
ترخيص رقم : 1000823100

التعامل مع الآخرين:

تشدد السياسة على أهمية:

- الاحترام المتبادل بين جميع الأطراف
- حسن التعامل مع المستفيدين والشركاء
- تجنب أي سلوك مسيء أو غير لائق

تعارض المصالح:

تؤكد السياسة على ضرورة:

- الإفصاح عن أي تعارض محتمل في المصالح
- عدم استخدام الصلاحيات لتحقيق منافع شخصية
- اتخاذ القرارات بشكل موضوعي

المخالفات:

توضح السياسة أن أي مخالفة لقواعد السلوك تعرض مرتكبها للمساءلة وفق الأنظمة المعتمدة داخل الجمعية.

المسؤوليات:

تتوزع المسؤوليات بين:

- مجلس الإدارة: اعتماد السياسة والإشراف العام
- الإدارة التنفيذية: تطبيق السياسة ومتابعتها
- الموظفون: الالتزام بما ورد في السياسة

المتابعة والتحديث:

يتم مراجعة السياسة بشكل دوري، وتحديثها عند الحاجة لضمان مواكبتها للأنظمة وتعزيز فاعليتها.